

الموضوع : المرأة و المجتمع المدني		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
الرقم :	المصدر : جريدة المجاهد	
البلد : الجزائر	موقع الواب :	
التاريخ : 14-09-2013	العدد و [ص] :	

الجزائر حاضرة في ندوة وزارية حول حقوق المرأة في المجتمع.

شاركت السيدة سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أول أمس، بالعاصمة الفرنسية باريس، في الندوة الوزارية الـ 3 للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والمتوج بإدراج 12 مشروعا من شأنها ترقية حقوق المرأة في المنطقة.

وترأس الأشغال التي جرت في جلسة مغلقة كل من الوزيرة الفرنسية لحقوق المرأة نجاة فالو بلقاسم، مسؤولة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون والوزيرة الأردنية للتنمية الاجتماعية ريم أبو حسن التي تشترك بلانها مع فرنسا في رئاسة الاتحاد.

وعلى هامش الأشغال، صرحت السيدة بن جاب الله إلى وكالة الأنباء الجزائرية وكنال الجبيري، أن "جديد" هذه الندوة الوزارية الـ 3 يتمثل في فكرة متوسط المشاريع. مضيعة في أن "المتوسط ليس واحدا بل أنه جد متعدد وبالتالي فإن الجزائر توافق هذه الفكرة لتوحيد المشاريع طبقا لخصوصيات كل مشروع وكل دولة". مربة عن أملها في أن تتوصل الندوة إلى وضع آلية لمتابعة المشاريع.

وأضافت الوزيرة خلال تدخلها أمام ممثلي 43 بلدا عضوا في الإتحاد من أجل المتوسط ، أن المشاريع التي تم الشروع فيها ليس فقط في إطار الإتحاد وإنما كذلك ضمن منظمة المرأة العربية. مذكرة في هذا الخصوص، بأن الجزائر كانت قد احتضنت في 2012 لقاء حول النساء المقاولات. وفي هذا الصدد، أعربت السيدة بن جاب الله، عن ارتياحها "للتقدم الملموس" المحقق في الجزائر، حيث أن المرأة حاضرة في "جميع المجالات وحتى في مراكز القرار" سيما عقب قرار الرئيس بوتفليقة بإصدار القانون حول الحصص الذي يسمح "بتعزيز مسار الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على مستوى المجلس الشعبي الوطني بحضور أكبر للنساء في البرلمان".

وعقب أشغال اللقاء الوزاري، صادق المشاركون على بيان يؤكد التزامات محددة، من أجل الرفع من دور المرأة في الفضاء العمومي وإعادة بناء اقتصاد يعطي للنساء فرصا متساوية بالرجال ومن أجل مكافحة العنف الممارس ضد النساء وتغيير صورتهم لدى المجتمع من خلال التربية والتعليم. كما أكد المشاركون، أنه لأول مرة في إطار الإتحاد من أجل المتوسط، تحظى هذه الالتزامات بمتابعة "منظمة" يتم فيها إشراك الفاعلين في المجتمع المدني.

ومن جهة أخرى، يأتي لقاء باريس بعد ذلك الذي تم في اسطنبول سنة 2006 ومراكش سنة 2009 وهو يطمح - حسب أصحابه- إلى إشراك الدول في رؤية مشتركة لحقوق المرأة تشمل الحقوق المدنية والجنسية والمساواة المهنية وكذا مكافحة العنف الممارس على النساء

